

المؤسّسات الدّينية والمجال العام

■ رضوان السيد

الدّين والمؤسسة والتاريخ

م ما كانت هناك أمةٌ - صغرت أو كبرت - إلا وأقامت سلطةً أو دولة، وإذا ظهر في تلك الأمة دينٌ أو اعتنقت عقائد معينة لأبي سببٍ من الأسباب فسرعان ما ينشأ تشابكٌ (وليس اشتباكاً) بين الدّين والدولة فيها؛ وبخاصةً أنّ الدّين أو الاعتقادات تسبق السلطة أو الدولة في العادة، إنما ليس في كل الأحيان. ويختلف موقع الدّين من الدولة من أمةٍ إلى أخرى، بمعنى أنه ليس هناك نمطٌ معينٌ لعلائق الدّين بالدولة عبر التاريخ. ويرجع ذلك إلى أنّ الدّين غير الاعتقاد، فنحن نطلق مصطلح «الدّين» عندما تتحول الاعتقادات إلى مؤسسة، وفي العادة أيضاً فإنّ النظام الدّيني عندما يقوم ويتطور تصبح مكوناته: الاعتقاد والعبادات والنظام الأخلاقي، والمؤسسة الدّينية أو إدارة الدّين أو إدارة الخلاص. وقد ذهب الإصلاحيون المسلمون في الأزمنة الحديثة إلى أنّ الإسلام لا يمتلك مؤسسةً خلاصيةً مثل اليهودية أو المسيحية أو حتى الديانات الآسيوية؛ فالمتكلمون والفقهاء وظيفتهم إرشادية أو تعليمية، ولا يملكون قدراتٍ

■ أستاذ الدراسات الإسلامية، ومستشار تحرير مجلة التفاهم.

ولا سلطاتٍ - بالأصل أو بالتبع - لضمان الخلاص في الأخرويات. إنما لو نظرنا في المسرى التاريخي؛ فإننا نجد أمرين متوازيين إذا صحَّ التعبير؛ الأول أنَّ رجالات المؤسسة لا يمتلكون قداسةً من أين نوع، بالنسبة للأشخاص وبالنسبة للوظائف. والأمر الآخر أنَّ علماء الدين أدوا ويؤدون أدواراً مهمةً في رعاية الاعتقاد الديني والسلوك الديني. ولو لم يكن الأمر كذلك - أي لو لم تكن إليهم حاجة دينية - لزالوا من زمان ومن زمان كانت السلطات تُسهم في الإنفاق على علماء المؤسسة، من طريق الأوقاف، ومن طريق الإنفاق على المؤسسة القضائية والمؤسسات الأخرى الرعائية والتعليمية والتي يقوم عليها علماء الدين. بيِّد أنَّ القادرين من الجمهور كانوا ينفقون أكثر على علماء الدين ومؤسساتهم التعليمية والإرشادية، ومرةً أخرى: لو لم يكن هؤلاء مهمين للاستمرار الديني لما اهتَمَّت السلطات ولا الجمهور بالإنفاق عليهم.

وكانت هناك دائماً سرديتان مختلفتان في علاقات رجالات العلم الديني بالسلطات في العصور الوسطى الإسلامية: السردية الأولى والغالبة أنهم كانوا دائماً فقهاء السلطان، وأداؤهم كان دائماً جزءاً من الشرعية التي كانت السلطات في حاجةٍ إليها. والسردية الأخرى (وأنصارها بعض القدامى والمحدثين) ترى أنهم في معظمهم ما كان الشأن السياسي يشكّل أولويةً بالنسبة لهم، كما أنَّ بعضهم كانوا معارضين للعمل مع السلطان. وبنتيجة البحوث التي قمتُ بها على مدى ثلاثين عاماً (عن التفكير السياسي في الإسلام) تبين لي أنَّ جمهور المتكلمين والفقهاء كانوا مع مشروع الدولة الإسلامية، وأنَّ المتوقفين أو المعارضين كانوا زهاداً أو من فرَّق دينية / سياسية لديها مشروعٌ آخر أو رؤيةً أخرى للدولة. إنما - وفي كل الأحوال - لا يصحَّ عدُّ العلماء شركاءً، وإنَّ عدَّ بعضهم نفسه كذلك. وإنما كان همُّهم الاستقلال بالشأن الديني من طريق التفاوض مع السلطات، أو من طريق معارضتها. فضلاً عن أنَّ السلطات كانت مسيطرةً على التعيينات القضائية، وعلى جهاز القضاة في المساجد؛ فإنها في العصر الأموي والعصر العباسي الأول ما كانت تُسلِّم للعلماء بأي استقلالية، حتى لو كان تدريسهم في المساجد لا علاقة له بالشأن السياسي. وقد قامت بمحاولاتٍ نعرفُ منها

ثلاثاً للحدّ من القدرة على الاجتهاد أو الاختلاف في الرأي الفقهي بين الدولة وفقهاء الأمصار، من طريق إصدار قانون عام (سمّاه ابن المقفع في رسالة الصحابة: الأمان) يلتزمه كل قضاة الدولة، ولا يجوز لأحد الخروج عليه. حاول ذلك عمر بن عبد العزيز (كما يقول ابن عبد الحكم: أراد أن يجعل حكم الأجناد حكماً واحداً). ثم حاول الأمر نفسه أبو جعفر المنصور: أن يجعل كتاب الموطأ للإمام مالك قانوناً للدولة دونما نجاح. ونجح هارون الرشيد في التنظيم على الأقلّ عندما عين أبا يوسف - تلميذ أبي حنيفة - قاضياً للقضاة، وصار ذلك تقليداً، وبالطبع فإنّ أكثرية القضاة (باستثناءات ليست كبيرة) صارت من الأحناف.

**لا يصحّ عدّ العلماء
شركاء، وإن عدّ بعضهم
نفسه كذلك. وإنما كان
همُّهم الاستقلال بالشأن
الديني من طريق
التفاوض مع السلطات، أو
من طريق معارضتها.
فضلاً عن أنّ السلطات
كانت مسيطرة على
التعيينات القضائية.**

وقد انفجرت المشكلة - كما هو معروف - عندما أراد المأمون إلزام علماء الدولة بعقيدة واحدة ذات شقين: شقّ يتعلق بطبيعة القرآن، والشقّ الآخر يتعلق بلعن معاوية بن أبي سفيان والأمويين بوصفهم كفاراً بالجملة. وما جرؤ العلماء على الاعتراض في مسألة معاوية؛ لكن بعضهم لم يجد مناصاً من الاعتراض على مسألة خلق القرآن. وقد استمرت موجة الاضطهاد أيام المعتصم والواثق. ثم استغنى عن ذلك المتوكل، وأطلق سراح أحمد بن حنبل، الذي صار زعيماً للعلماء بسبب معارضته.

لقد استنتجتُ في بحوثي عن التاريخ اللاحق أنّ الأمور هدأت بين السلطات والعلماء بعد منتصف القرن الثالث الهجري، وصار هناك نوعٌ من تقسيم العمل، بمعنى أنّ الدولة سلّمت للعلماء بالصلاحيّة في الشأن الديني، وهم صاروا أكثر بشاشةً في الوقوف بجانب الدولة في القضايا الكبرى. ويتبيّن من «العقيدة القادرية» - التي صدرت عام 408هـ عن الخليفة القادر بالله - أنه كان بين قضاة الدولة حتى ذلك الحين معتزلةً وشيعّةً، وأنّ

أمير المؤمنين «نهامهم عن التشيع والاعتزال» من دون أن يعزلهم من مناصبهم، بل يقال إنه استتاب «المشبوّهين» منهم! وقد تسلّم العلماء المدارس الكثيرة وأوقفها، وقام السلطان المملوكي بيبرس في ستينيات القرن السابع الهجري بإلزام إدارة الدولة ألا تُعيّن قضاةً إلا من المذاهب الأربعة!

تحديات الحاضر

إنّ الذي يقرأ هذه الصفحات يلحظ أنني لم أعالج الموضوع الذي شغل الأذهان والأقلام في الأزمنة الحديثة بشأن المشروع الإسلامي، أهو يُقرُّ الدولة الدينية أم لا؛ لأنه بحثٌ نظري وتجريدي، ولا يمكن الاتفاق عليه، أو الوصول إلى الحقيقة فيه بوضوح. لماذا شغل موضوع الدولة الدينية الناس في المائة عام الأخيرة، ولم يشغلهم قبل ذلك؟ لأنّ السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (1876 - 1909) رأى لنفسه مصلحةً في القول والدعوة إلى أنّ الإسلام يقول بالدولة الدينية، وأنه هو الخليفة وأمير المؤمنين رأس الدين والدولة معاً. وقد عارضه كثيرون من المثقفين، وقال مفتي مصر محمد عبده: إنّ الإسلام يقول بالحكم المدني، ولا يعرف سلطة الكهنوت.

أما السبب الآخر لطرح المشكلة آنذاك فهو مشروع الدولة الوطنية أو الدولة الحديثة؛ إذ رأى فرح أنطون رئيس تحرير مجلة الجامعة - والذي كان يجادل محمد عبده (1901، 1902) - أنّ الشرط اللازم للدولة الحديثة يتمثل في الفصل بين الدين والدولة، شأن ما فعلته فرنسا ودول أوروبية أخرى. بينما رأى محمد عبده أنّ المشكلة ليست مطروحةً في المجال الإسلامي، ولا حاجة لإثارتها؛ لأنّ الإسلام - كما سبق القول - يقول بالحكم المدني.

والسبب الثالث لطرح الموضوع ظهور جماعات إحيائية وصحية - طوال قرنٍ وأكثر - تذهب إلى أنّ الإسلام دينٌ ودولة، مصحفٌ وسيف! لقد سمينا هذه الجماعات والأحزاب جماعات هوية. وقد سيطر عليها الخوف من تحييد الإسلام في الشأن العام، ومن ثم قيام دول لا دينية في عالم الإسلام. وما

كان هذا الخطر واضحاً إلا في الدولة العلمانية التي أقامها مصطفى كمال بتركيا بعد أن أعلن عن انتهاء الخلافة، وقيام الدولة الحديثة الفاصلة بين الشائين. وما ردّ مفكرو العشرينات كما ردّ محمد عبده، وأبرزهم اثنان: علي عبد الرزاق، وعبد الرزاق السنهوري. أما عبد الرزاق - في كتابه: الإسلام وأصول الحكم (1925) - فقد ذهب إلى الأصول وليس إلى التاريخ، فزعم أن دعوة النبي ﷺ كانت دعوةً دينيةً بحتةً، والخلافة مؤسسة سياسية دنيوية ارتأى الصحابة إقامتها، وليس فيها حجة أن الإسلام يقول بالدولة الدينية! إنما الأخطر والمعاكس ما ذهب إليه السنهوري في أطروحته

بباريس عن الخلافة (1926). لقد رأى الفقيه الدستوري أن هناك بالفعل مشكلةً في شرعية الدولة الحديثة التي كان المصريون يحاولون إقامتها؛ إذ لا تتحقق أو لا تكتمل شرعيتها إلا بأن تكون الشريعة مصالحةً ومُحوّلةً إلى قوانين هي قانون الدولة الجديدة؛ وهكذا سيطرت فكرة تقنين الشريعة خلال القرن العشرين على التفكير الإسلامي كله، أما هو - في عمله القانوني والدستوري لحوالي الخمسين عاماً - فقد خلط بين تقنين الموروث الفقهي والقانون المدني؛ في حين رأى الصحويون الحزبيون ذلك

أمراً إداً، وانصرفوا إلى شيطنة القوانين المدنية التي لا يجوز خلطها بالشريعة الإلهية التي ينبغي أن تُطبّق بحذافيرها!

وليس من المفيد متابعة وتتبع ما حصل للإسلام وللشريعة على أيدي مُريدي تطبيقها، وسط تخرصات الحاكمية وتطبيق الشريعة وحكم الله في الأرض! فالخراب الهائل في المجتمعات والدول شاهدٌ على كارثية توجهات ومزاعم الشريعة، وأوهام التكليف الإلهي والجهاديات. فلنعدُ إلى الرمزية الدينية أو المرجعية الدينية أو المؤسسات الدينية وعلاقتها الممكنة بالشؤون العامة والمجال العام.

ليس من المفيد متابعة وتتبع ما حصل للإسلام وللشريعة على أيدي مُريدي تطبيقها، وسط تخرصات الحاكمية وتطبيق الشريعة وحكم الله في الأرض! فالخراب الهائل في المجتمعات والدول شاهدٌ على كارثية توجهات ومزاعم حكم الشريعة.



مهام المؤسسات الدينية

لقد ثبتت ونمت للمؤسسات الدينية أرفع مهام: الرعاية والحفاظ على وحدة العقيدة والعبادة، والفتوى، والتعليم الديني، والإرشاد العام. والحق أنه كانت لها صلاحياتٌ أخرى تتعلق بالأوقاف، والقضاء، والحسبة. ولا تزال لها بعض تلك الصلاحيات في بعض الدول. يبيد أن المهام التي ذكرناها ثابتة لها في نظر الجميع، ولا يكاد ينازعها فيها أحد، باستثناء الحزبيين والانشقاقيين وذوي النزعات الاحتجاجية، الذين صاروا معروفين ولا حاجة للاستمرار في الرد عليهم.

أما المهمة الأولى في رعاية وحدة الدين وعبادته؛ فإن الجهات الدينية (الرسمية) حفظت علينا صلواتنا معاً وسائر عباداتنا. وقد تضاءلت لحسن الحظ بحوث العقود المشرذمة، سواء بالرجوع للتقاليد الجامدة، أو بالانطلاق في توجهات التشدد والاحتجاج والانفراد في الصلوات، أو الانفراد والاستئثار بما يعدونه العقيدة الصحيحة.

أما مهام الفتوى - وهي لا تزال في مقام رفيع في نظر خاصة المسلمين وعامتهم - فقد ظهر فيها وعليها نزاعٌ شديد، وبخاصة أن الأمر لا يقتصر على الفتاوى، ولا يقتصر مجالها أو مجالاتها على احتياجات الجمهور، بل وتحتاج الدول الوطنية في العالمين العربي والإسلامي إليها. وما واجهت جهات الفتوى المدربة والمعتمدة تحديات من جانب المتشددين فقط؛ بل ومن جانب من صاروا يعرفون بُمفاتي الفضائيات، والذين يتقصدون السهولة والتسهيل، مع تسرعٍ وعلمٍ قليلٍ وميلٍ للشعبوية. يبيد أن هاتين الموجتين ووجهتا بأعمال فتاوى المؤسسات الجماعية والجادة، وتعاون الدول وجهات الفتوى المعتمدة على فتح مجالاتٍ واسعةٍ لقاصدي الفتوى والمحتاجين إليها. لذلك تراجعت في السنوات الأخيرة أخطار الانفلات، بسبب تصدّي الجهات المدربة والمعتمدة وحياسة ممارستي التأهل والتأهيل.

وإذا وصلنا للمهمة الثالثة وهي التعليم الديني؛ فإن التحديات ما كانت كبيرةً. وباستثناء انفصاليات المتشددين بمدارس خاصة أو سرّية؛ فإن غالبية

الجمهور ظلت تقصد لأبنائها وبناتها الجهات الدينية المعتمدة، والتي حظيت بثقة الناس، واثمناها على الدين من أجيالٍ بعيدة. لقد كان هناك تحدٍ تقنيّ - إذا صحَّ التعبير - لجهتين: لجهة ضرورة تحديث المناهج والبرامج وعصرنتها، ولجهة إحداث مناعة لدى الفتیان والشبان لعدم الانجراف مع تيارات التشدد والإرهاب. ورغم كثرة التشديد على تغيير برامج التعليم الديني، للخروج من التشدد؛ فقد تبين أنّ الغالبية العظمى من الشبان المتشددین ما كانوا طلاب علومٍ دينية، ومن ثم لا شأن لبرامج التعليم الديني في تشدهم. ومع ذلك فإنّ تطوير المناهج في المدارس والمعاهد والكليات

لقد ثبتت ونمت للمؤسسات الدينية أربع مهمات: الرعاية والحفاظ على وحدة العقيدة والعبادة، والفتوى، والتعليم الديني، والإرشاد العام. والحق أنه كانت لها صلاحيات أخرى تتعلق بالأوقاف، والقضاء، والحسبة.

والجامعات الدينية يظلُّ مطلباً أساسياً في الخطاب الإعلامي والعام، ولا يصحُّ تجاهلُهُ ولا إهمالُهُ. وقد صدرت عدة كتبٍ وأعمال مؤتمرات عن التطوير والإصلاح في البرامج التعليمية¹. وهناك حركة قوية بهذا الاتجاه في المعاهد والجامعات ينبغي أن تستمر وتتعاظم.

والمهمة الرابعة للمؤسسات الدينية هي مهمة الإرشاد العام. وهي مهمة جليّة لكنها تزداد صعوبة كل يوم؛ فمنذ عقود - وبخاصة في السنوات الأخيرة - ما عادت المؤسسات الدينية تنفرد

بالتوجيه العام، ولا بإيضاح وجهة نظر الإسلام لا في الأوطان والدول، ولا في العالم. وعندما نتحدّث عن الإرشاد العام نعلم أنّ الأمر ما عاد قاصراً على الخطب في المساجد، والتوجيه في الدروس الدينية، ومدارس القرآن، ومحاضرات المواسم والمناسبات؛ وذلك لأنّ جهات الإرشاد والتوجيه وطرح المشروعات تعددت كثيراً في الإعلام ووسائل التواصل والجمعيات المدنية، والجهات الأخرى. وما عاد أحدٌ قادراً على حصر التوجيه بجهة معينة حتى في

1 - آخر ما صدر: أعمال مؤتمر انعقد بالجامعة الأمريكية في بيروت (2017)، وقد شارك فيه أساتذة في الدراسات الإسلامية وصدرت أعماله بعنوان: نحو إعادة بناء الدراسات الإسلامية، بيروت 2019.



الجانب الديني، مع انتشار ممارسات حرية التعبير. وقد توفي قبل أسابيع الدكتور محمد شحرور، وله عشرات الكتب وآلاف الأتباع، وطوال ثلاثة عقود طوّر مشروعاً لقراءةٍ جديدةٍ للدين كلّ من خلال القرآن، وله منذ مدة الكثير من الأتباع، بين الكهول والشبان، ولا علاقة له بالجهات الدينية، ولا يابه لوجهات النظر الأخرى، وقد ذكرته مثلاً لرجلٍ منفردٍ يطمح لوضع سردية جديدة في الدين أو في فهم الدين. فهناك طوفانٌ إذن في وسائل التعبير، وفي وجهات النظر، والكل يمتلك مذهباً أو مذاهب، ولديه توجهٌ أو توجهات في طرائق التعامل مع الجمهور ومع الفهم الجديد والملائم للإسلام. وكما لا تستطيع الجهات الدينية المرجعية أن تتجاهل هذا كلّ؛ لا تستطيع أيضاً التخلّي عن المنافسة في هذا السوق المفتوح الذي ضُعب تأثيرها فيه على أي حال. ولا يكاد يمرُّ يومٌ إلا وتظهر فيه مطالباتٌ بتجديد الخطاب الديني، سواء من المثقفين أو من السياسيين أو من جانب الهيئات النوعية والجندرية. وقد اضطرت الجهات الدينية للدخول على السوق الإعلامي، وبخاصة ما تعلق منه مباشرةً بالدين؛ مثل جهات الفتوى التي ذكرناها، ومثل المراقب، ومثل المواقع ووسائل التواصل الأخرى.

لقد تحققت بعض النجاحات، وبخاصةً لجهات المؤتمرات وورش العمل وصدور الإعلانات والبيانات والموثيق، بالانفراد، أو المشاركة مع جهاتٍ دينيةٍ إقليمية أو عالمية. وأنا أقصدُ بذلك بيانات وإعلانات مكافحة التطرف والإرهاب، ونشر قيم التسامح والسلام والمواطنة والأخوة الإنسانية أو العالمية. وهذا مجالٌ من مجالات الإرشاد والتوجيه، وهو مفيدٌ لجهتين: لجهة جلاء القتام عن وجه الدين، ولجهة نشر رؤية تعددية وتسامحية ومسالمة بداخل المجتمعات الوطنية في العالمين العربي والإسلامي. وبعد النزاعات الشديدة التي انتشرت بين المسلمين في النصف الثاني من القرن العشرين، والأخرى التي انتشرت وتفاقت مع العالم؛ فإنّ هذا النشاط المتواتر والمتصاعد - في التوجهات الجديدة من جانب علماء الإسلام - عدّته في بعض دراساتي ومقالاتي بمثابة الدخول في إصلاح ديني شامل. والجديد الجديد فيه أنّ علماء الدين - مؤسساتٍ وأفراداً - هم الذين يقومون

به. وقد مرَّ علينا زمانٌ كان هناك خصامٌ فيه بين المؤسسات الدينية وخطابات الإصلاح، حتى عندما كان الإصلاحى الشيخ محمد عبده في مطلع القرن العشرين مفتياً لمصر. أما في السنوات الأخيرة؛ فإنَّ جهات الإرشاد الديني المعتدَّ بها هي التي تقوم على الإصلاح وتندفع فيه، باتجاه سرديّة جديدة في الدين بالفعل. إنه أفقٌ واعدٌ للإرشاد الديني، يتجاوز صراعات التقليد والتجديد والمذهبيات إلى نهوضٍ شاملٍ في فقه الدين. وصحيحٌ أنه يجري تحت ضغوط ظروف حصار الإسلام، ونزعات التشدد والاحتجاج؛ لكنه في الأصل حاجة أصيلة تقتضيها مبدئيات الإسلام، وأصوله، وعالميته، ومصالح المسلمين.

لا يكاد يمرُّ يوماً إلا وتظهر فيه مطالبةٌ بتجديد الخطاب الديني، سواء من المثقفين أو من السياسيين أو من جانب الهيئات النوعية والجندرية. وقد اضطرت الجهات الدينية للدخول على السوق الإعلامي، وبخاصة ما تعلق منه مباشرةً بالدين.

المؤسسة الدينية والشأن العام

كانت هذه هي المهمات التي تضطلع بها المؤسسات الدينية، بأبعادها الرمزية والمرجعية والعملية. وكلُّها تُعدُّ أعمالاً في المجال العام. لكن بنتيجة تطورات الدولة القومية الحديثة، ونظام العالم الذي قام عليها، بدا لأزمانٍ طويلةٍ أنه لا مجال للتلاقى أو التعاوُّن بين هذين القطبين اللذين لا بد أن ينفي أحدهما الآخر. وقد عنى ذلك نهاية ترتيبات تقسيم العمل الذي عرفته

الحضارة الإسلامية في عصورها الكلاسيكية. وقد تبين ذلك في المجالات الدولية الإسلامية والعربية. ظهر أولاً في الجمهورية التركية التي قدَّ مؤسسوها التجربة الفرنسية، ثم ظهر في جمهورية باكستان التي عدَّ الإسلام بمثابة الهوية لها، ثم اندلع التوتر والصراع بين الدولة وجماعات الإسلام السياسي على مدى عقود. وإلى ذلك شهدت إيران ثورةً شعبيةً أسقطت بنتيجتها الإسلام السياسي نظام الدولة الوطنية، واستولى على حكم البلاد. وشهد العالم العربي ثوراناً دينياً ضدَّ الدول الوطنية من جانب تيارات الإسلام السياسي، تخربت بنتيجته - إلى جانب عللٍ أخرى - عدة بلدان، وأوشك أن يتهدَّد نظام العالم!



ولا شكَّ أنّ نظام الدولة الوطنية في العالمين العربي والإسلامي يشكو من عوّاراتٍ كثيرةٍ وكبيرة، حتى بالمقاييس المعاصرة عالمياً، كما أنه لا شكَّ أنّ جمهوراً عريضاً من المسلمين يريد أن يكونَ لدينه تأثيرٌ قيميّ وأخلاقيّ في إدارة الشّأن العام. لكنّ كل التجارب المؤسسية في علاقة الدّين بالدولة أثبتت - بما لا يدعُ مجالاً للشكّ - أنه ليس هناك بديلٌ «إسلاميّ» لنظام الدولة الحديثة. وهناك أمرٌ صار ظاهراً للعيان، وهو أنّ ضعف الدول الوطنية في العالمين العربي والإسلامي أدّى إلى أضرارٍ فادحةٍ في الحيوّات الإنسانيّة والعمران، تركت آثاراً سلبيةً هائلةً على مئات الملايين من الناس، وعلى مشهد العرب والمسلمين في العالم والعصر.

ولذلك كلّهُ؛ فإنّ الجهات الدّينية تملك بالفعل دوراً مهماً ولجهتين: لجهة استعادة السكينة في الدّين وإليه، ولجهة مؤازرة الدولة الوطنية ودعمها. فالمؤسسات الدّينية الإسلاميّة لديها تجربةٌ عريقةٌ في مسألة تقسيم العمل والمهام بين الدولة والدّين. ورغم الانشاقات ووجوه الثوران؛ فإنّ قلةً قليلةً جداً من علماء الدّين صارت للقول بالبديل الإسلامي لنظام الدولة الوطنية؛ للاقتناع العميق بأن الإسلام لا يقتضي ولا يطلب نظاماً سياسياً معيناً بحجة تطبيق الشريعة أو بأي حجةٍ أخرى. كما أنّ الانشغال الدّيني بالشّأن السياسي وليس العامّ يضعنا على شفير الانقسام، وإهمال الواجبات الإسلاميّة في المعروف وأمن المجتمع وسلامته. فالمطلوب دائماً - وفي الأزمنة الحديثة بالذات - الإصرارُ على إخراج الحزبيّات الدّينية والمذهبية من بطن الدولة؛ ليبقى الدّين سالماً وتبقى الدولة.

ولكي تتمكن الجهات الدّينية من القيام بالمهمتين المذكورتين يكون عليها المزيد من العمل لتقوية صدقيتها ومن ثم شرعيّتها في تمثيل الإسلام بالداخل وتجاه الخارج. وقد قامت بالفعل بعملٍ كثيرٍ في العقود الماضية للوصول إلى عقل الجمهور وقلبه. وبالطبع فإنّ مقادير النجاح لتلك المؤسسات تختلف من دولةٍ لأخرى، ومن مجالٍ لآخر. لكنّ الفقرات التي ذكرناها - خلال استعراض المهمات الباقية والثابتة للجهات الدّينية - تشير إلى أنّ علماء الدّين يتقدمون على مسارات الفعالية والصدقية أو ما اعتدنا على تسميته بمسارات التأهل

والتأهيل. وعلى المسار نفسه تتعمق أفكار وممارسات الاقتناع بضرورة الدولة الوطنية المدنية الدستورية؛ فهي ضرورة لإقرار حقوق المواطنة وواجباتها، ولحسن إدارة الشأن العام، وتحقيق حكم القانون، والاستقرار والأمن، والسيادة. بل إنها ضرورة للدين ذاته. وقديماً قال الماوردي: إنّ الدولة ضرورة لحراسة الدين، وسياسة الدنيا. فهي التي تضمن الحريات الدينية، وتحول دون العُلُو، وتضيق الأعراف المستقرة. لقد عانى المواطنون جميعاً من تسييس الدين، ومن عدّه بديلاً للدولة الوطنية المدنية. وأول مَنْ عانى الجهات الدينية وعلماء الدين من الانشقاقات باسم الدين، وتعريض أمن الناس للأخطار باسم

**رغم الانشقاقات ووجوه
الثوران؛ فإنّ قلة قليلة
جداً من علماء الدين
صارت للقول بالبديل
الإسلامي لنظام الدولة
الوطنية؛ للاقتناع العميق
بأن الإسلام لا يقتضي ولا
يطلب نظاماً سياسياً معيناً
بحجة تطبيق الشريعة أو
بأي حجة أخرى.**

عقائد وشعارات أحدثت فساداً في الأرض، وحوّلت الخوف من أوحديّة السلطة إلى الخوف عليها، ووضعت المسلمين في مواجهة العالم. ولذلك تستطيع المؤسسات الدينية السير في مؤازرة مسارات الدولة الوطنية باتجاه التقوية على حسن إدارة الشأن العام، وعدم الخوف من اختراق الغلاة والمتشددین باسم الدين لبطن الدولة وإداراتها.

إننا - وبعد قرابة القرن على قيام نظام الدولة الوطنية في ديارنا - على أعتاب تجربة جديدة بدأت بالممارسة، بشأن شرعية الدولة

الوطنية بالنظر للوظائف التي تقوم بها بالداخل والخارج، والتي تأثرت كثيراً بضعف الدولة، أو فقدها لبعض وظائفها ومقوماتها، وهي شرعية يدعمها الدين؛ لأنّ هناك إجماعاً منذ قرون وقرون على أنّ الشأن السياسي هو شأنٌ مصلحيّ وليس شأنًا تعبدياً. والمصلحة لدى علماء الأصول - كما هو معروف - شرعٌ من شرع الله؛ إذ حيث تكون المصلحة فنتمّ شرع الله.

ولنصل أخيراً إلى مسألة استعادة السكينة في الدين وللدين. فللثوران وتيارات الهوية أسبابٌ تتعلق بالحدثة والخوف من الغزو الثقافي، ومن انتهاك حُرّمات الجماعات وانتمائها ولغتها وأعرافها. وعلماء الدين ليسوا أقلّ خوفاً



على الهوية من الشبان المتدينين؛ بيد أن حماية الهوية الدينية والثقافية وأنظمة العيش لا يخدمها التشدد ولا العنف. وتجربة السنوات الماضية المخيفة - في عددٍ من مجتمعاتنا ودولنا ومع العالم - أكبر الأدلة على ذلك. لا تتم الحماية ولا يتم الأمن على الهوية إلا بالتضامن والتنمية، والعمل على إنجاح تجربة الدولة الوطنية الحامية للهوية والانتماء. وهذا من جهة. ومن الجهة الثانية استعادة وتجديد مقولتي الدين الوسط والأمة الوسط القرآنيتين. فالاعتدال الفاعل في الوطن ومع العالم وتحقيق التنمية والتقدم فيه الإعزاز للهوية الدينية والهوية الوطنية.

والإسلام دينٌ عالميٌّ، يخالف الانعزال، والتمترس حول الذات المنكمشة والعنيفة ليس من طبيعته وممارساته المعتد بها والباقية، وليس من طبيعة هذه العالمية أو الكونية مقاتلة العالم، لا بحجة قهره، ولا بحجة الاحتماء منه. فنحن جزءٌ من العالم، لا نريد أن نخيفه، ولا أن نخاف منه؛ بل نريد أن نكون جزءاً من أمنه وسلامه وتقدمه بالفعالية والمشاركة.

لقد مررنا بتجربةٍ بل تجاربٍ مأساوية ديناً ودولاً ومجتمعات. وإعادة الترتيب والتنظيم الواعي تتطلب ثلاثة أمور: استعادة السكينة في الدين، واستنقاذ تجربة الدولة الوطنية، وتصحيح العلاقات مع العالم. وللجهات الدينية دورٌ كبيرٌ ومؤثرٌ في ذلك كله: دورٌ في حماية وحدة الدين، ودورٌ في استعادة السكينة فيه وإليه، ودورٌ في تقوية شرعية الدولة الوطنية، ودورٌ في إطلالةٍ أخرى وجديدة على العالم.